عدد 10 (1998) ، 17-32

مقاربة اقتصادية اجتماعية للمسألة السكانية في الدول العربية - نموذج سورية

ملخص

يحاول الباحث في هذا المقال التطرق إلى العلاقات بين تزايد السكان والتنمية، على اعتبار أن الزيادة في معدلات النمو السكاني التي نعيشها اليوم لاتشكل ظاهرة عامة وانما خاصة بالبلدان المتخلفة ومنها البلدان العربية.

د. **موسى الضرير**
مدير مركز الدراسات السكانية
كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

لم تكن الديموغرافية ودراسات السكان وليدة اليوم، وانما تعود الـى فترة زمنية طويلة ربما كانت بدايتها في القرن السابع عشر عندما نشر الانكليزي جون كرانت John Grant في عام 1662 كتابه ملاحظات طبيعية على أساس قوائم الوفيات.
أما في القرن الثامن عشر فقد أخرج جوهان سوسلمس البروسي دراسة سكانية توقف من خلالها عند ملاحظات ذات قيمة عن زيادة نسبة المواليد الذكور على نسبة مواليد الاناث.
بيد أنه وبالرغم من أهمية هذه الدراسات فإن التطور الأهم هو ماتضمنته رسالة مالتوس عام (1798) عن العلاقة بين الموارد الاقتصادية والسكان ودعوته الشهيرة للحد من مخاطر الزيادة التي أشار إليها في ابحاثه المتعددة.

وفي أوائل هذا القرن الذي نعيش نقل جينيJenny ميدان الإهتمام بالسكان إلى الحقل البيولوجي فتحدث عن اختلاف نسبة المواليد في طبقات السكان المختلفة ولاحظ أن الطبقة العليا تفقد قدرتها البيولوجية عن الإنجاب وتجدد شبابها بضم اللائقين من الطبقة الوسطى، ودق ناقوس الخطر لكثرة مواليد الفقراء العاجزين عن تنشئة أطفالهم تنشئة

Résumé

L'auteur se propose d'étudier les relations pouvant exister entre la croissance démographique d'une population et le facteur développement, en considérant que la moyenne actuelle de croissance démographique est spécifique aux pays sous-développés, y compris les pays arabes.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1998

صحيحة، وطغيانهم على مواليد الطبقة العليا في السكان. وازداد الإهتمام أيضا بموضوع الهجرة وأثرها في المجموعات السكانية التي يهاجر منها الشباب، ونشأ فرع خاص من الجغرافيا يسمى الجغرافية البشرية(1).

وهكذا لم يعد موضوع السكان قدر محتوم لاسيما بعد أن تقدمت وسائل العناية الخاصة بالأطفال، والتخصص ضد العدوى أو القضاء على الأوبئة والأمراض وأضحت التوقعات الديمغرافية تشغل مكانا هاما في إطار التوقعات الإجتماعية والإقتصادية بعدها تحدد حجم قوى الإنتاج من جانب وحجم الحاجات الاستهلاكية من جانب آخر.

1 - الإطار النظري للعلاقة بين تزايد عدد السكان والتنمية.

إن البداية التي يمكن أن ننطلق منها في معالجة هذا الموضوع الهام هي سؤال على هيئة فرض نظري يتمحور حول ماهية العلاقة السببية بين السكان والتنمية.

وإذا ما استعرضنا إجابات المفكرين والإقتصاديين نرى أنه يمكن إيجازها باتجاهين الأول، يرى أن زيادة السكان هي السبب في التخلف أما الثاني فيرى أننا بالتنمية يمكن أن نعالج المشكلة السكانية.

وهكذا يكون أصحاب الإتجاه الأول من أنصار النظرية المالتوسية الجديدة، لأنهم يعتقدون أن زيادة السكان بمعدلات أسرع من الموارد ستؤدي إلى خلل في التناسبات، وإهدار ثمار التنمية، وإفقار السكان أنفسهم أما العلاج لتخفيض عدد السكان فيكون بحسب رأيهم من خلال سياسات حازمة وإجراءات طبيعية معروفة حديثا باسم سياسات تنظيم الأسرة.

فريق من المهتمين بالدراسات الإجتماعية والإقتصادية يأخذ عن ذلك الرأي مايلي:

1 - إن الإفتراض الذي انطلق منه أصحاب الرأي المالتوسي بوجود علاقة ترابطية بين زيادة السكان ومستويات الفقر غير صحيح دوما، ولعل مايوضح ذلك هو أن ظاهرة النمو السكاني الكبير في العالم الثالث هي ظاهرة حديثة وقبل الإنتشار المعمم للطلب والوقاية الصحية كانت معدلات الولادات والوفيات متساوية تقريبا في البلدان المسماة الآن متقدمة والبلدان المتخلفة على السواء.

وهكذا فإن الزيادة في معدلات النمو السكاني التي نعيشها اليوم لاتشكل ظاهرة عامة وإنما خاصة بالبلدان ذات الموارد المحدودة.

- إن الدعوة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة بالرغم من أهميتها في الحد من تزايد السكان الا أنها تقتصر كما هو معلوم على جانب العرض وبالتالي فإنها تبدو وكأنها حاجة مطلوبة من قبل افراد المجتمع، في حين أن واقع الحال ليس كذلك دوما. وأن الأفراد عادة لايقدمون على إقتناء أو شراء سلعة الا إذا اقتنعوا بأهميتها وقيمتها الإستعمالية وتوفرت لديهم القدرة الشرائية على شرائها، وقد أثبتت الدراسات الحديثة والجادة أن عملية التزايد السكاني مرتبطة إرتباطا كليا بالحالة الإقتصادية والإجتماعية المسيطرة وكل تطور إقتصادي لابد أن يؤدي بصورة مباشرة إلى تغير في عادات وتقاليد ونظرة الناس إلى الواقع الإقتصادي الإجتماعي. وما يثبت ارتباط الزيادة السكانية بالوضعية الإقتصادية والإجتماعية التطور الذي رافق الزيادة السكانية في كل من الولايات المتحدة

الامريكية والإتحاد السوفيتي خلال السنوات. 1960 / 1972 بشكل متقارب من 9, 64 لكل آلف نسمة إلى 9, 17 في الإتحاد السوفييتي ومن 7, 23 إلى 6, 15 في الولايات المتحدة (3).

والحقائق هذه دفعت بالكثير من المفكرين إلى القول بأن التنمية تؤدي في النتيجة إلى تنظيم الأسرة تلقائيا، وأن الدعوة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة دون إحداث التنمية المطلوبة لايؤدي إلى النتائج المرجوة. ويبررون رأيهم هذا بالإنطلاق من دور التنمية في زيادة الوعي الاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى دورها في تطوير القطاعات التقليدية كثيفة العمل كالزراعة والحرف.

وغني عن البيان القول أن مثل هذا الرأي لا يمثل الواقع إلى حد كبير وقد أصبحنا نعيش مع التطور مفاهيم جديدة سواء من مسألة تنظيم الأسرة وزيادة عدد المواليد التي أصبح ينظر إليها نظرة مختلفة عن الماضي وهناك استطلاعات توضح أن الرأي العام المثقف ينظر إلى المشكلة السكانية بشكل مختلف عن الرأي العام غير المثقف. إن النظرة الإتكالية القديمة اللامبالية لمشاكل الأعداد السكانية والتي لا تتطلب تنظيما من جانب الأفراد والجماعات تقلصت إلى حد كبير في عالم اليوم.

واتجهت العديد من الدراسات إلى دراسة السكان كظاهرة إجتماعية في علاقتها مع الظواهر الأخرى مثل الفقر والبطالة والجرائم باعتبارها إنعكاسا غير مباشر للأثر الإجتماعي الذي من الممكن أن يحدث إنفجار سكاني.

2- الإتجاهات العامة لتزايد عدد السكان.

من المعلوم أن زيادة السكان تتأثر بالعديد من العوامل في مقدمتها العدد الاجمالي للسكان ونسبة المواليد والوفيات التي تتأثر بدورها بعوامل إجتماعية صحية - إقتصادية - ثقافية ومهنية.

وقياسا على ذللك اختلفت نسبة الزيادة في عدد سكان العالم من فترة زمنية إلى أخرى. وبينما استغرق تزايد سكان العام من بليون إلى بليونين خلال 123 سنة فإن هذا العدد ازداد فيما بعد خلال فترة 1985 / 1990 بحوالي 90 مليون كل عام وب 93 مليون عام 1992 وبمعدل نمو سنوي 7,7 بالمائة ووصل المجموع العام في عام 1993 إلى 5,57 مليار ومن المتوقع بحسب بعض التقديرات أن يزداد إلى 6,25 مليارعام 2000 وإلى حوالي 8,5 مليارعام 2025 و 10 مليار عام 2050 وخلال الفترة ما بين 1995 / 2015 يتوقع أن تزايد سكان المناطق المتقدمة بما يقارب 120 مليون نسمة بينما سيتزايد سكان المناطق الأقل نموا بحوالي 1727 مليون نسمة (4) وليس من شك في أن التحولات التي حصلت خلال العشرين سنة الماضية بخصوص توسيع نطاق فرص الحصول على الرعاية الصحية التناسلية بخفض معدلات الولادات ورفع مستوى التعليم والدخل قد أدت إلى انخفاض معدلات الخصوبة على مستوى سكان العالم من 8 , 3 طفل / امرأة في الفترة من 1970 - 1975 إلى 3 , 3 طفل/ امرأة خلال فترة 1990 - 1995 (5).

وفي سورية كان هذا المعدل 8 أطفال عام1960 وانخفض إلى 5, 7 طفل لكل امرأة في عام 1978 والى 8 , 6 عام 1981 وإلى مابين 7, 4 - 2، 4 طفل وفقا لنتائج برنامج صحة الأمم الذي نفذ في سورية عام 1993 - 1994 (6).

وقد أدى ذلك الى انخفاض في المستويات القياسية المتوسطة لحجم الاسرة. الا أن هذا الإنخفاض بقي متميزا في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان المتخلفة. ذلك لأن إستخدام وسائل تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، كان في مجموعة البلدان المتقدمة أوسع إنتشارا وأكثر فعالية. وكمثل نشير إلى أن وسائل منع الحمل انتشر استخدامها في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بنسبة 65 - 80 بالمائة وأصبح متوسط حجم الأسرة نحو طفلين لكل زوجين، في حين يلاحظ في البلدان الإفريقية أن معدل استخدام وسائل منع الحمل لم يزد عن 15 بالمئة وبقيت المرأة تضع ما يزيد عن ستة أطفال في المتوسط.

- أما معدل وفيات الأطفال فقد انخفض أيضا بالنسبة للعالم ككل بمقدار الثلث من 92 إلى 62 حالة وفاة لكل 1000 مولود في البلدان النامية في حين أن هذا العدد لم يتجاوز ال 12 حالة لكل 1000 في البلدان المتقدمة وظل معدل وفيات الأمهات في المناطق النامية حول 420 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة لمواليد أحياء في المتوسط مقارنا ب 20 حالة وفاة فقط لكل 100,000 حالة مواليد أحياء في المناطق المتقدمة(7).

وخلال الـ 20 سنة الماضية زاد متوسط العمر المتوقع بمقدار ثلاث سنوات ونصف في المناطق المتقدمة النمو من 71 الى 9,47 سنة وبمقدار 8 سنوات في البلدان النامية من 5, 45 الى الى 4, 26 سنة ومن المتوقع أن يشهد العقدان القادمان مزيدا من انتقال السكان الريفيين الى المناطق الحضرية، فضلا عن استمرار المستويات العالية من الهجرة بين البلدان. وبحلول عام 2015 يتوقع أن يعيش نحو 65 بالمائة من سكان العالم في المناطق الحضرية بالمقارنة مع حوالي 54 بالمائةفي عام 1994 وستحدث أسرع معدلات النمو الحضري في البلدان النامية إذ أظهرت تعدادات السكان أن نسبة الحضريين في المناطق النامية سيتضاعف لحلول عام 2015 وربما يفرض هذا التغير ضغطا هائلا على الخدمات والهياكل الأساسية الإجتماعية القائمة التي لن يكون بوسع الكثير منها التوسع بنفس معدل التحضر.

كما أن هناك تحديا آخر تفرضه التغيرات في التكوين السكاني وهذا التحدي يشمل البلدان التي تنخفض فيها معدلات الخصوبة إنخفاضا شديدا أو البلدان التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة إرتفاعا شديدا وتشمل الفئة الأخيرة البلدان النامية التي ستتحمل في المستقبل أعباء إضافية تطلبها وجود أعداد كبيرة من الأشخاص المسنين الذين يتطلبون إحتياجات جديدة بالإعتماد غالبا على موارد وطنية محدودة.

3 - زيادة السكان في القطر العربي السوري وأثرها على عملية التنمية من خلال بعض المؤشرات الأساسية:

تتجه سياسة الدولة في القطر العربي السوري حول الربط بين السكان والتنمية معتبرة أن السكان من الموارد الأساسية لعملية التنمية وللحضارة والتقدم.وفي ضوء هذه

السياسة هناك توجه تشارك فيه مختلف الجهات الرسمية والشعبية والنقابية باتجاه تنظيم واستخدام الموارد بشكل فعال منتج لتحقيق تنمية دائمة ومستمرة. ولأن تحقيق هذا التوجه يتوقف على تجاوب عرض العمل أي السكان مع نوع الطلب الجديد، فإن الإعتراف بوجود طلب متغير كميا ونوعيا يعد منطلقا إساسيا في تحديد عرض متغير ومتحرك.

وقياسا على ذلك فمن الطبيعي أن تخضع الزيادة في عدد السكان لهذا المعيار، وبالتالي يبدو مفهوما أن الزيادات التي كانت مطلوبة في عدد السكان في مرحلة زمنية ما لم تعد مطلوبة في مرحلة أخرى.وتعد مسألة إعادة هيكلة السكان وبشكل خاص قوة العمل مع هيكلة البناء الاقتصادي مقدمة أساسية لابد منها لتحقيق التوازن والتناسب بين حاجات ومتطلبات الأفراد والتنمية.والسؤال الذي يدور حوله موضوع بحثنا هو كيف ظهر مثل هذا التناسب بين السكان والتنمية في القطر العربي السوري؟ وللإجابة على هذا السؤال سنحاول في هذا الجزء من البحث استعراض أهم ما يلي:

أولا - النمو السكاني:

تشير البيانات المتاحة الى أن عدد السكان في القطر العربي السوري قد ازداد خلال الفترة من 1965 - 1994 بنسب متفاوتة نبينها فيما يلي: (8).

جدول رقم (1)

السنة	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1994
عدد السكان (بالالاف)	5325	6257	7380	8704	10267	12116	13812
معدل النموالسنوي بالمتوسط		%3,5	%3,6	3,5	3,6	3,5	

وإذا كان النمو السكاني ماهو الامحصلة للفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات فإن السبب في الإستمرار بمعدل مرتفع للنمو السكاني يعود الى ارتفاع معدل المواليد بالرغم من التطور الإقتصادي الإجتماعي الذي شهده القطر، وعلى انخفاض معدل الوفيات والذي مرده إلى التطور في الخدمات الصحية والتحسين في مستوى المعيشة.

ضمن هذا الإطار تشير نتائج المسح الديمغرافي الذي (9) نفذه المكتب المركزي للإحصاء عام 1994 إلى انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال من 112 بالألف في بداية الستينات إلى 34 بالألف في بداية التسعينات ويتوقع أن يصل إلى 30 بالألف في نهاية التسعينات. وبالإنطلاق من هذه النتيجة يمكن القول أن معدل النمو السكاني السريع سببه الأساسي هنا إنخفاض معدل الوفيات وذلك لأن معدل الخصوبة قد سجل إنخفاضا كما أشرنا في وقت سابق.

ثانيا - التركيب العمري للسكان وقوة العمل:

إن من أهم مايميز النمو السكاني في القطر العربي السوري هو، زيادة عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 1 - 14 سنة من مجموع السكان وانخفاض نسبة القوة العاملة من مجموع السكان والجدول التالي يبين توزيع السكان حسب العمر والجنس في منتصف عام 1994 (10).

الجدول رقم (2)

الفئات العمرية	نسبة الذكور(%)	نسبة الاناث (%)	المجموع (%)
4 - 0	9,6	9,1	18,7
9 - 5	8,8	8,2	17,0
14 - 10	7,1	6,3	13,4
19 - 15	4,8	4,7	9,5
24 - 20	3,7	3,5	7,2
29 - 25	2,6	2,9	5,5
34 - 30	2,4	2,6	5,0
39 - 35	2,5	2,5	5,0
44 - 40	2,1	2,0	4,1
49 - 45	1,6	1,5	3,1
54 - 50	1,2	1,1	2,3
59 - 55	0,9	0,8	1,7
64 - 60	0,9	1,0	1,9
69 - 65	0,9	0,7	1,5
74 - 70	0,6	0,6	1,2
75 - فأكثر	0,8	0,8	1,6
النسبة العامة	5107	496	100

ويلاحظ من هذا الجدول أن نسبة الأطفال من 0 - 9 سنوات يشكلون حوالي34% من مجموع السكان والأشبال 9, 15% التي هي خارج قوة (أقل من 15 عام حوالي 7, 50 % يضاف إليها من تتجاوز أعمارهم الـ65 عاما وهم الآن يشكلون حوالي 4% فقط من مجموع السكان).

أما بالنسبة لقوة العمل ونسبتها إلى مجموع السكان سيوضحها الجدول التالي (11) رقم (3)

جدول رقم (3)

السنة	1983	1984	1989	1991	1994
السكان (بالالاف)	9611	9934	11719	12529	13812
قوة العمل (بالالاف)	2323	2356	3078	3486	3838
نسبة قوة العمل من مجموع السكان	%24	%24ر5	%26	%27ر8	%27ر8

وانطلاقا من هذه المؤشرات يتبين أن هناك تحسنا في نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان، إلا أن التحسين لايزال بحاجة إلى تطوير وزيادة مستمرة. وذلك لأن زيادة نسبة قوة العمل بالإضافة إلى أنها هدف في حد ذاته فإنها تتطلب زيادة في كفايتها الإنتاجية وتخفيض نسبة المتعطلين ضمنها وتأهيلها لأن هناك تأثير متبادل بين زيادة إنتاجية العمل وبين التأهيل ومستوى الإستخدام بمعنى أن أي تجديد في وسائل الإنتاج يتطلب التأهيل المهني اللازم لقوة العمل حتى يتحقق التوافق بين العناصر المادية وبين العنصر البشري في عملية الإنتاج الإجتماعية.

أثر النمو السكاني على القوى العاملة والانتاج:

تختلف الموارد البشرية عن الموارد الأخرى في كونها ليست أداة فاعلة ومؤثرة في عملية التنمية وحسب، وإنما هي الهدف الأساسي للتنمية ذاتها. ويشكل السكان والإقتصاد كلا متكاملا ومترابطا في النظام الإقتصادي والإجتماعي.

وتتجلى بعض أوجه الترابط من خلال أن السكان منتجون ومستهلكون للناتج الإجتماعي، وأن الناس المنتجين هم الأساس في تطور الإقتصاد الوطني وإذا كانت نسبتهم من مجموع السكان تختلف من مجتمع لآخر باختلاف درجة تطوره، فإن منطلق الحل الفعال لمشاكل الإقتصاد والسكان يجب أن يبدأ من تحقيق التناسب في التركيب العمري للسكان وزيادة قوة العمل إلى مجموع السكان وتوفير المتطلبات الضرورية لتطورها تبعا للتطور المطلوب في قوة الإنتاج.

وإذ نؤكد على أهمية التناسب هذا فإننا ننطلق من حالة الإختلال التي تعيشها البلدان النامية عامة والوطن العربي بشكل خاص إذ تبين المعلومات الإحصائية التي تضمنها التقرير الإقتصادي العربي الموحد (12) لعام 1993 أن عدد السكان للوطن العربي قد وصل في عام 1992 إلى 236 مليون إنسان من بينهم فقط 66 مليون عامل أي أن نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان لا تزيد عن 28 بالمئة وهذا يعني زيادة في درجة أعباء الإعالة في المجموعة الأولى وتخفيضا لها في المجموعة الثانية تزيد في حدتها الآثار الناجمة عن تدني مستوى تطور القوى المنتجة.

وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن هذه الآثار تنعكس في معدلات النمو الإقتصادي، فإننا نبين فيما يلي مقارنة بين زيادة السكان وقوة العمل والنتائج في القطر العربي السوري خلال الفترة من 1983 - 1994.

جدول رقم (4)

معدل النمو السكاني بالمتوسط	1983	1984	1989	1991	1994	
السكان ألف نسمة	9611	9934	11719	12529	13812	
تطور عدد السكان	-	103	117	106	110	6 ر3%
تطور عدد قوة العمل	-	4 ر101	6 ر130	6 ر113	110	4 ر5%
بتكليفة عوامل الانتاج وباسعار عام 1985 الثابتة مليون ليرة	82204	77833	76700	87963	98946	% 2

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الزيادة في عدد السكان قد أدت الى زيادة معدل نمو قوة العمل بمعدل يزيد عن نمو السكان، وهذه الظاهرة تعد ايجابية لكن شرط أن تترافق مع زيادة متسارعة في معدلات نمو الناتج.
إلا أن المقارنة بين هذه المعدلات تبين أن معدل نمو الناتج قد سجل ارتفاعا يقدر فقط بحوالي 2 بالمئة بينما ازدادت قوة العمل بمعدل 4, 5 بالمئة وهذا ما أدى الى انخفاض إنتاجية العمل يوضحها تراجع الإنتاج في عام 1984 عن عام 1983، وإنتاج عام 1989 عن عام 1984.وكل ذلك أدى الى زيادة أعباء الإعالة المترتبة على قوة العمل بتقسيم إنتاجها المتناقص على أعداد متزايدة من السكان.

أثر النمو السكاني على الإدخار والإستثمار:

إن زيادة معدلات نمو السكان لاتعد ظاهرة سلبية طالما تستجيب لمتطلبات واحتياجات التنمية أما إذا كانت زيادة معدل النمو السكاني تؤدي إلى التقليل من نصيب الفرد من الناتج، فإن الحد من هذه الزيادة يعد شرطا ضروريا للإنطلاق نحو تنمية مستديمة قادرة على الإستمرار وتلبية احتياجات التنمية الإقتصادية الإجتماعية المتطورة دوما. ولهذا فإننا نرى أن بعض المجتمعات التي تعاني نقصا في النمو السكاني تشجع على زيادة بينما تطالب مجتمعات أخرى تضغط عليها الزيادة المتسارعة بالحد وتخفيض معدلات النمو وقد أصبحت المسألة السكانية موضع اهتمام السياسيين إلى جانب الإقتصاديين وعلماء الإجتماع نظرا للأعباء الكبيرة المترتبة عليها والتي من أهمها:

- زيادة حجم الإستهلاك.
- زيادة في النفقات العامة لزيادة الأجور ودعم الأسعار الأساسية التي يزداد الطلب عليها مع تزايد عدد السكان.

- تخفيض النفقات الإستثمارية والتي تأتي كنتيجة لزيادة النفقات العامة ولهذا السبب فإننا نلاحظ في الموازنة العامة للدولة زيادة في نسبة النفقات الجارية وانخفاضا نسبيا في النفقات الإستثمارية.
- تخفيض الضرائب التي سيجرى تحصيلها من القطاع العائلي لاسيما إذا ما أخذنا بالإعتبار أن الضريبة يجب أن تفرض على الدخل الذي يفيض عن الحاجة وكل ذلك يحد من قدرة الحكومة تحويل إستثماراتها.

لتوضيح ذلك نورد فيما يلي جدولا يبين العلاقة بين الناتج والإنفاق الإستثماري والإستهلاك في الجمهورية خلال الفترة 1985 - 1993 (14).

جدول رقم (5)

السنوات البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	معدل النمو الوسطي
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق مليون ليرة	83225	79109	80618	91313	83133	89485	95883	105997	10151	
تطور الناتج (%)	-	-5	1,9	13	-9	7,6	11,6	6,1	3,9	3,7
الاسنهلاك مليون ليرة	74435	71034	80141	89075	80730	83884	87411	93455	95818	
تطور الاستهلاك (%)	-	-5	12,8	11	-10	2	8	6	2	3,1
الانفاق الاستثماري على الناتج	20016	17736	11951	11469	10453	11680	12110	16059	15984	
تطور الاستثمار (%)	-	-4,11	-7,32	-1,4	-10	11,9	3	6,32	-5	-3
نسبة الاستهلاك الى الناتج (%)	89	98,7	99,4	97,5	97	93,7	91	88	87	
نسبة الاستثمار الى الناتج (%)	24,5	22,4	14,8	12,5	12,5	13	12,6	15	14,5	

ولأن السكان يزدادون كما هو معلوم بمعدل سنوي يبلغ بالمتوسط 4, 3 بالمئة فإن أهم الملاحظات التي تستنتج هي:

1 - أن التقارب بين الزيادة في معدل نمو السكان والزيادة في معدل نمو الناتج من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض حجم المدخرات وبالتالي اصناف المصدر الأساسي لتمويل الإستثمار وهذا ما تدل عليه النتائج التالية:

أ - إرتفاع نسبة الإستهلاك إلى الناتج وبشكل خاص خلال الفترة من 1987 - 1989 قد أدى إلى انخفاض معدل الإدخار إلى أقل من 1 بالمئة في عام 1987 وبالتالي إلى تخفيض الإنفاق الإستثماري من 20016 مليون ل. س عام 1985 إلى 15984 مليون عام 1993 وبمعدلات متناقصة طوال الفترة المدروسة تقريبا.

ب - إن ارتفاع معدل نمو الإستلاك وبنسبة اكبر من الزيادة في الناتج خلال بعض السنوات ادى الى زيادة حجم الاستهلاك عن الزيادة التي تحققت في حجم الإنتاج مثال إنتاج عام 1987 بالمقارنة مع عام 1986.
لقد كانت الزيادة في حجم الناتج حوالي1509 مليون ليرة بينما كانت الزيادة في حجم الإستهلاك 9107 مليون ليرة وفي ممثل هذه الحالة كان لابد من زيادة الإستيراد لتغطية الفرق وقد أزدادت نسبة الإستيراد إلى ناتج - 32 بالمئة في عام 1989 بالمقارنة مع عام 1988.
2 - إن زيادة الإستهلاك بمعدل 3 بالمئة وزيادة عدد السكان بمعدل 3,4 بالمئة يعني أن نصيب الفرد من الإستهلاك قد تناقص ذلك لأن الحد الأدنى المطلوب لأن يحافظ الفرد على مستوى إستهلاكه هو أن تكون الزيادة في الإستهلاك مساوية للزيادة في عدد السكان. وقياسا على ذلك فإن الفرق بين عدد السكان وزيادة الإستهلاك تعني أن الزيادة الفائضة تتقاسم مع ذويها مخصصاتها الإستهلاكية.
3 - كما أن إتجاه نسبة الإستثمار إلى الناتج نحو الإنخفاض ضمن ظروف القطر العربي السوري لاتعد ظاهرة ايجابية نظرا لما تتطلبه زيادة السكان من حاجات ومتطلبات جديدة، ولما تستدعيه عملية التنمية من تحديث في الاقتصاد الوطني.
وتدل المقارنة مع بعض البلدان التي نبينها في الجدول التالي على حقيقة هذا الإنخفاض (15).

جدول رقم (6)

	مصر	تونس	سورية	المانيا	اليابان
نسبة الاستثمار الى الناتج	9 ر27%	5ر27 %	15 %	34 %	34 %

وبديهي أن ندرك أن الفروقات التقنية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تقتضي أن تكون الزيادة في حجم الإستثمارات في البلدان النامية متزايدة بالقياس إلى حجمها في البلدان المتقدمة ومن الضروري ايضا أن تكون نسبة الإستثمار إلى الناتج في القطر العربي السوري مرتفعة وذلك لأهم الإعتبارات التالية:
1 - لأن متطلبات التنمية في واقعها الراهن تحتاج إلى توظيفات رأسمالية متزايدة سواء لتطوير وتحديث المنشآت أو لإنشاء وحدات جديدة والإستفادة من خبرات الدول المتقدمة.
2 - لإنخفاض حجم الدخل بالمقارنة مع البلدان المتقدمة وهذا يؤدي لأن يكون حجم الإستثمار منخفضا، والطريقة لزيادته تكون بزيادة نسبة الإستثمار إلى الناتج.

3 - للحاجة إلى إستيعاب قوة العمل الناجمة عن إزدياد عدد السكان وتوفير الخدمات الضرورية لها وإذا ما انطلقنا من معدل النمو الذي وصل إليه القطر 4,3% ومن إفتراض أن معامل رأس المال 4 بالمئة يكون حجم الاستثمار المطلوب لاستيعاب قوة العمل جديدة فقط هو 4, 3×4 = 6, 13% من الناتج القوى في حين أن بلدا آخر مثل

اليابان على سبيل المثال يبلغ معدل نمو السكان فيها 7,0 % تكون حاجتها من أجل تشغيل قوة العمل الجديدة في حال كان معامل رأس المال 4 فقط 7, 0 × 4 = 8,2 % هكذا يكون أمام سورية إستثمارات إضافية لتحديث وتوسيع طاقات إنتاجية حوالي (15 - 6, 13) 4 ,1% من الناتج فقط بينما أمام اليابان (34 - 8, 2) = 2 ,31 %. ومما سبق يتضح الأثر السلبي الذي تتركه الزيادة في معدلات نمو للسكان لاتترافق مع تقدم مناسب في عمليات التنمية أنها تمتص معظم الفائض المتاح من أجل التنمية وتحد بالتالي من تحديث وتطوير الإقتصاد الوطني بالرغم من الحاجة الماسة إليه.

أثر النمو السكاني على التعليم:

يكتسب موضوع التعليم أهمية خاصة ومتزايدة لاسيما في عصرنا الراهن الذي يمتاز بالتطور التقني والتكنولوجي السريع وهذا ما يتطلب ليس زيادة عدد المتعلمين وحسب وإنما التأهيل والتدريب المستمر للكوادر العلمية، وإعطاء العناية اللازمة للتعليم التطبيقي.

وهناك من يقول أن الفرق الشاسع بين الدول المتقدمة والبلدان النامية لم يعد في عدد المتعلمين وإنما في عدد العلماء والباحثين والفنيين.

وأن أية محاولة للتقليل من هذا الفرق تتطلب إهتماما متزايدا بالجيل الجديد في المراحل التعليمية المختلفة وتوفير التمويل والأساليب التعليمية والتربوية الحديثة والمتطورة بغية خلق جيل قادر على مواجهة متطلبات الثورة العلمية التقنية التكنولوجية التي نعيشها، ضمن هذا الإطار نشرت اليونسكو عام 1994 تقريرا حول التعليم جاء فيه (16).

أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية تنفق زهاء 10 دولار للشخص الواحد في حقل البحث والتنمية بينما تخصص بلدان المجموعة الاوربية 300 دولار للشخص وأكثر من 440 دولار في البلدان الاسكندنافية و600 دولار في الولايات المتحدة وقرابة 700 دولار في اليابان أما في بلد كنيجيريا فإن هذه النسبة تقدر ب 22 سنتا أي حوالي فرنك فرنسي واحد للشخص.

ويوضح تقرير التنمية البشرية لعام 1993 أن هناك تفاوتا كبيرا بين عدد العلماء والفنيين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (7)

	العلماء و الفنيون لكل 1000 نسمة 1986-1989	علماء و فنيو البحث لكل 1000 نسمة 1986-1989
البلدان الصناعية	81	4,5
البلدان النامية	9	0,6

وهكذا فإن ضعف البلدان النامية ربما يكمن في نقص العلماء والفنيين والمهندسين وبالتالي في نقص العلوم والتكنولوجيا في مناطق هي أكثر دول العالم اكتظاظا بالسكان، وفي هذا الإطار يبدو وكأن هناك علاقة عكسية بين معدلات نمو السكان وبين نسبة العلماء والفنيين وأن الزيادة في عدد السكان التي تقوم وتستمر على دخل منخفض تجعل من الصعب تحقيق تناسب معقول بين العلماء والمهندسين وعدد السكان. وفي القطر العربي السوري كان عدد العلماء والفنيين لكل الف نسمة فقط 6, 3 خلال الفترة 1986 - 1990 وهذا ما يشير إلى إنخفاض هذه النسبة وإلى ضرورة البحث في وسائل ومتطلبات زيادتها. وتشير المعلومات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام 1992 أنه بالرغم من التطور الكبير في حجم موازنة التعليم فإن نسبتها إلى الموازنة العامة للدولة قد سجلت إنخفاضا في عام 1992 بالمقارنة مع عام 1974 من 7 ,10 ب% الى 7 %كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

	الموازنة العامة	موازنة التعليم		المجموع	النسبة من الموازنة العامة للدولة
		دون العالي	العالي		
1984	6430500	398391	100703	498194	% 10,7
1993	123018000	5355040	3409260	49813	% 8

لقد أزدادت موازنة الدولة أيضا موازنة التعليم ولأن الزيادة في الموازنة العامة للدولة تفوق الزيادة في موازنة التعليم التي وصلت الى حوالي 17 مرة مقابل 19 مرة زيادة موازنة الدولة فقد أدى هذا الى الإنخفاض من 7, 10% إلى7%وبنتيجة زيادة عدد السكان وازدياد عدد الطلاب فإن مخصصات الفرد من موازنة التعليم لم تزداد بنفس النسبة. لقد ازداد عدد السكان من 380, 7 مليون عام 1975 الى 393, 13 مليون عام 1993 وطرأت زيادة على مخصصات الفرد الواحد من السكان من 1967إلى 6044 ل.س إلا أن عامل التضخم وارتفاع الأسعار كان له دور مؤثرعلى هذه الزيادة.
ومن أجل الوقوف على الزيادة الحقيقية نبين فيما يلي نسبة النفقات على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي وعدد السكان ومعدل نموهم في سورية بالمقارنة مع بعض البلدان حسبما هو في الجدول (8).

جدول رقم (9)

	سورية	كوريا	إيران	كوستاريكا	الجزائر
الناتج القومي الاجمالي بلاين الدولارات	12,4	241	129,1	5,3	51,6

عدد السكان 1991	12,8	43,8	59,9	3,1	25,6
معدل نمو السكان 1991-2000	3,5	0,8	2,9	2,2	2,7
نفقات التعليم كنسبة مئوية من الناتج	4,4	2,9	4,1	4,6	9,1
نفقات التعليم 1988-1990	0,48	6,70	5,29	0,24	4,7
نصيب الفرد من النفقات التعليمية دولار/فرد	37,5	137	83,5	77,4	4,7

يتبين من الجدول أن نصيب الفرد من النفقات لم يتجاوز 37 دولار بينما بلغ في كوريا 137 وفي الجزائر7ر4. وكل ذلك يعود الى زيادة عدد السكان بالقياس الى حجم الدخل. وأن زيادة في معدلات نمو السكان المتزايدة من شأنها إذا ما استمرت بالشكل المبين أعلاه أن تؤدي إلى زيادة الفروق في النفقات المصروفة ولاسيما على التعليم لأن أية زيادة بمقدار ألف وحدة نسبية ستوزع على 35 شخص في سورية على 8 أشخاص في كوريا و 29 في إيران.

السكان والأرض:

تظهر بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 1990 أن النمو السكاني خلال الفترة 1965 - 1990 قد اقترن بتضاعف نسبة الناس في الهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة في معظم البلدان العربية.

وضمن هذا الإطار فان حصة الفرد من الأرض الزراعية تتناقص أيضا في سورية وتبين البيانات المتوفرة عن الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة في القطر العربي السوري هذا الانخفاض.

جـدول رقم (10)

1989	1990	1991	1992	1993
عدد السكان نسمة 11819100	12116	12529	12957	13393
الأراضي القابلة للزراعة ألف هكتار 6029	6139	6079	6045	5939
حصة الفرد (دونم) 5,14	5,0	4,88	4,66	4,43
الأرض المزروعة فعلا 5079 ألف هكتار	5466	4853	5121	4939
حصة الفرد (دونم) 4,34	4,51	3,87	3,95	3,68

والسبب في هذا الإنخفاض لا يعود إلى تزايد عدد السكان وحسب وإنما إلى تراجع مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة أيضا. لقد ازداد عدد السكان من 11719 ألف نسمة عام 1989 إلى 13393 ألف عام 1993 لكن في ذات الوقت انخفضت مساحة الأرض القابلة للزراعة من 6029 ألف هكتار إلى 5939. وهذا ما أدى الى تخفيض حصة الفرد من الأرض القابلة للزراعة عام 1993 بحوالي 14 بالمئة والأرض المزروعة ب 11 بالمئة قياسا إلى عام 1989.

إن زراعة كثيفة كهذه بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى مدخلات مرتفعة القيمة ليس بمقدور أغلب الفلاحين من أصحاب الملكيات الصغيرة القيام بأعبائها، فإنها أيضا لا تعطي النتائج المرجوة دائما. وكمثل أدى الري المفروط في عدة بلدان عربية الى تشبع التربة بالماء وإلى أرتفاع درجة الملوحة ونسبة الصوديوم ففي العراق يعاني حوالي 50 %من الجزء الجنوبي من سهل الرافدين من مشاكل تملح والتشبع بالماء وفي مصر 33 %من الأراضي المروية تعاني من ذات المشكلة أما في سورية فترتفع النسبة في وادي الفرات إلى 50%. هذا إلى جانب التصحر في مناطق أخرى وفي هذا الإطار يبين مسح أجرى في الجمهورية العربية السورية للاراضي الزراعية والغابات البالغة مساحتها نحو 14 مليون هكتار أن 15 % منها ستتأثر بالتصحر بصورة طفيفة و6 بالمئة بصورة معتدلة و 2 بالمئة بشكل خطير. وغني عن البيان التوضيح أن لهذا التدهور تأثير مباشر على الاراضي والعمال الزراعيين وبالتالي على جميع السكان من حيث تأثيرها على الإنتاج والكميات المتوفرة من اللحوم والموارد الغذائية الأخرى، وسيؤدي إلى خلق وتوسيع فجوة غذائية قد تؤثر سلبا على الأمن الغذائي ما لم يتم إستبعاد المؤثرات السلبية والضارة للتصحر وزيادة إنتاجية وحدة المسافة. وهكذا نخلص إلى نتيجة مفادها أن تحقيق متطلبات التنمية المستديمة يقتضي الحفاظ على مجمل الخبرات الوطنية والقاعدة المادية وتحسينها وذلك من خلال التقدم التكنولوجي والإدارة السليمة للموارد واسخدامها بصورة ملائمة ومتناسبة مع زيادة منظمةللسكان (21).

إن العمل لتحقيق التنمية البشرية بواسطة التعليم والتدريب وزيادة وعي السكان وقدراتهم لتساعدهم على المشاركة على نحو أفضل في صنع حاضرهم وعلى توقع التغيرات المستقبلية الناجمة عن تزايد أعدادهم يشكل المقدمة الأساسية لتعزيز طاقة البشر وقدرتهم على حل المشاكل وعلى دمجهم بشكل أوثق في عملية التنمية القادرة على ضمان مستوى معيشة أفضل لهم وللأجيال القادمة.

المراجع

1 - د. غلاب ود. عبد الحكيم، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، دار المعارف القاهرة 986. ص 9 - 13.

2 - د.حافظ يقظان بوحمدان، مبادئ علم الاقتصاد السياسي والاجتماعي. منشورات دار يقظان للدراسات العلمية عام 1983.

3 - د. غسان بدرالدين سعيد. جدلية التخلف والتنمية، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت 1993 ص 35.

4 - وثائق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
5 - ذات المصدر السابق.
6 - تقرير الخصوبة صحة الام والطفل في الجمهورية العربية السورية.
7 - وثائق المؤتمر مصدر سابق ذكره.
8 - المجموعة الإحصائية لعام 1994.
9 - تقرير وفيات الاطفال الرضع لمنفذ في وزارة الصحة عام. 1989 منشورات وزارة الصحة.
10 - المجموعة الإحصائية - مصدر سابق ذكره وتم حساب النسب من قبلنا.
11 - ذات المصدر ص 74.
12 - التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1993 ص 73.
13 - المجموعة الإحصائية مصدر سابق ذكره ص 474 و 480 وقد اعتمدنا لاعلى مقدارالناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة لأن المقارنة مع السكان.
14 - ذات المصدر ص 474 و 526.
15 - ندوات الإعلام وقضايا التنمية والسكان لعام 1993 منشورات وزارة الاعلام ص 258.
16 - الاهرام الاقتصادي، العدد 1313 لعام 1994.
17 - تقرير التنمية البشرية مصدر سابق ذكره ص.
18 - المجموعة الاحصائية مصدر سابق ذكره ص 312 - 328.
19 - تقرير التنمية البشرية مصدر سابق ذكره ص.
20 - المجموعة الاحصائية مصدر سابق ص.
21 - نتائج المؤتمر العربي للسكان مصدر سابق ذكره ص.

المصادر

1- د.سعيد النابلسي (1990) - الموارد البشرية بحث مقدم الى الندوة الوطنية حول استخدام الموارد البشرية.
2- د. صلاح الدين نامق (1984) - اقتصاديات السكان في ظل التظخم السكاني دار المعارف مصر.
3- د. خضر زكر (1989) - اتجاهات الرأي حول المسائل السكانية في سورية بحث ميداني.
4- د.عبد الرحيم عمران (1994) - تنظيم الاسرة في التراث الاسلامي صندوق الامم المتحدة للسكان.
5- د. عمر عمر محمد علي (1988) - رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستقبلية في الوطن العربي.
6- د.غسان بدرين الدين (1993) - جدلية التخصص والتنمية المؤسسة العامة للدراسة والنشر والتوزيع.
7- د. محمد السيد غلاب وعبدالحكيم (1980) - السكان ديمغرافيا وجغرافيا دار المعارف القاهرة.
8- د. محمد أحمد بيومي (1990) - علم الاجتماع الاقتصادي دار المعرفة الجامعية القاهرة.
9- د. وداد مرقص ومؤلفين آخرين (1994) - لسكان والتنمية في مصر مركز البحوث المصرية.
10- د. يوسف الصايغ (1992) - لتنمية العفية مركز دراسات الوحدة العربية.

MIER, Jacques. - Les banques de données. - Paris: P.U.F. - 1976.p. 52. □